

التدابير الضرورية للأطراف الداخلية الفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

التدابير الضرورية للأطراف الداخلية الفعالة لتحقيق

أهداف التنمية المستدامة

أ.د بن موسى كمال -جامعة الجزائر 03

أ. مقدمي أحمد -جامعة بومرداس

تقديم :

يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة الالتزام بجملة من المبادئ المحورية التي تعتبر اللبنة الأساسية التي ترسخ الهدف السامي التي جاءت من أجله هذه التنمية، فهي لا تراعي فقط مصلحة الجيل الحالي وإنما تتعدى إلى مراعاة مصالح الأجيال القادمة، ومن هذا المنطلق ظهرت الحاجة لإحلال تنسيق فعال فيما بين جميع أطرافها الفعالة، فبعدما كانت إستراتيجية التنمية تدور حول فلك السلطات العمومية أظهرت التجارب العملية وجوب إشراك باقي الأطراف من مؤسسات ومجتمع مدني.

إشكالية البحث: هل يمكن تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة بدون تنسيق فعال بين الأطراف الداخلية (سلطات عمومية، مؤسسات اقتصادية، مستهلكين) ؟

وفي حالة الجزائر هل يمكن للدولة أن تبقى لوحدها تلعب دور المحرك و القاطرة الأمامية للتنمية المستدامة أم عليها إشراك باقي الأطراف الفعالة من مؤسسات اقتصادية والمجتمع المدني الجزائري الذي من المفروض أن يكون له دور لا يستهان به لدفع عجلة التنمية.

- مقدمي أحمد: أستاذ مساعد قسم أ بجامعة محمد بوقره بومرداس.

I. الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة:

اعتمد المجتمع الدولي في قمة الأرض ريو دي جانيرو سنة 1992 مصطلح التنمية المستدامة، الذي يقصد به محاولة تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي من جهة والمحافظة على البيئة من جهة أخرى، أو تحقيق حاجات الجيل الحالي بدون التضحية بحاجات الأجيال القادمة. وبعبارة أخرى، أن نوعية الحياة بالنسبة للأجيال القادمة ستعتمد إلى حد كبير على نوعية البيئة ومدى توفر الموارد الاقتصادية التي تعتبر بمثابة ارث مشترك لجميع الأجيال وليس للجيل الحالي فقط¹. والتعبير الأكثر شيوعا في أدبيات التنمية هو تعريف لجنة بروتلاند المعنون (مستقبلنا المشترك) الذي يعرفها بأنها "التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها...إنها عملية تغيير، حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي، بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم"².

حسب هذا التعريف فقد حدد المجتمع الدولي مكونات التنمية المستدامة على أنها:

- نمو إقتصادي؛

- تنمية اجتماعية؛

- حماية البيئة ومصادر الثروة الطبيعية بها.

وهذا يعني أن تكون هناك نظرة شاملة عند إعداد إستراتيجيات التنمية المستدامة تراعى فيها بدقة الأبعاد الثلاثة (ترقية النشاط الاقتصادي والحث على الاعتناء بالبعد البيئي والارتقاء بالجانب الاجتماعي). وحسب الرؤية العالمية للتنمية

التدابير الضرورية للأطراف الداخلية الفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

المستدامة لما بعد عام 2015، يقترح برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن تشمل العناصر الرئيسية للرؤية الآخذة في الظهور بشأن خطة التنمية لما بعد هذه السنة ما يلي³:

- (أ) الطابع العالمي، من أجل تعبئة جميع البلدان؛
 - (ب) التنمية المستدامة، من أجل معالجة التحديات المترابطة التي تواجه العالم، بما في ذلك التركيز على إنهاء الفقر المدقع بجميع أشكاله؛
 - (ج) التحولات الاقتصادية الشاملة التي تكفل للجميع وظائف لائقة، مدعومة بالتكنولوجيا المستدامة، من أجل التحول نحو أنماط مستدامة من الاستهلاك والإنتاج؛
 - (د) الإدارة السديدة، من أهم نواتج التنمية وعناصرها التمكينية؛
 - (هـ) إقامة شراكة عالمية جديدة، تقرر بالمصالح المشتركة، والاحتياجات المتباينة والمسؤوليات المتبادلة، من أجل كفالة الالتزام بهذه الرؤية الجديدة وامتلاك وسائل تنفيذها؛
- و حسب الرؤية الجزائرية للتنمية المستدامة قررت الجزائر الاستثمار في التنمية المستدامة على غرار الكثير من دول المعمورة وهذا وفق نمط الرؤية العالمية السالفة الذكر؛ وهذا ما يعكسه المبدأ الأساسي لإستراتيجية برنامج البيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD) المتبنى من قبل السلطات منذ بداية العشرية الأخيرة (جانفي 2002)؛ حيث تم إقحام الجانب الاجتماعي و الجانب البيئي كركائز أساسية في تحديد معالم الإستراتيجية الاقتصادية كإجراءات لا رجعة فيها مقارنة مع نظيراتها التي طبقت في الثلاثة عقود الماضية، فسعت بذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية وتدعيم الظروف الاجتماعية دون المساس بمصالح الأجيال القادمة⁴.

وتتحدد رؤية الجزائر لأهداف التنمية المستدامة في تحقيق ما يلي⁵:

- تحسين الصحة ونوعية الحياة للمواطنين؛
 - الاحتفاظ برأس المال الطبيعي وتحسين الإنتاجية؛
 - الحد من الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة على المنافسة؛
 - المشاركة في البيئة العالمية؛
 - تعزيز النمو المستدام والحد من الفقر.
- و في الواقع يجب أن ترتكز أي رؤية إستراتيجية ولأي بلد كان على مبادئ وتدابير أساسية لا يمكن أن تقوم إلا في إطار تشاركي محلي ودولي، فما هي إذن هذه المبادئ التي يجب أن تعتمد عليها هذه الإستراتيجية؟
- II. المبادئ الأساسية التي يجب أن تميز استراتيجيات التنمية المستدامة:

تستند أي إستراتيجية فعالة على مراعاة الاحتياجات البشرية، بحيث تضمن أن كل الفئات ستستفيد من مزايا هذه الإستراتيجية على المدى الطويل، ويجب أن تتميز بأهم العناصر التالية⁶:

التوافق في الرؤى المستقبلية الطويلة الأجل:

يستند التخطيط الاستراتيجي على رؤية طويلة المدى موافقة لجدول زمني دقيق معتمد من قبل السلطات المعنية ، وفي نفس الوقت يجب أن يوضح طرق لتلبية الاحتياجات والتغيرات على المدى القصير والمتوسط بصفة مفصلة قدر الإمكان . كما يجب على كل الأطراف (بما فيها الأحزاب السياسية) أن تلتزم بهذه الرؤية لكي لا تعتبر الحكومات المتعاقبة إستراتيجية سالفتها على أنها مستمدة من برنامجها الخاص وإنما هي تصب كلها ضمن إستراتيجية وطنية شاملة و على المدى الطويل.

التدابير الضرورية للأطراف الداخلية الفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

o عملية تركز على أهداف مسطرة مع أولويات لميزانية محددة:

يجب تحديد أهداف معينة ومرتبطة بحسب الأولويات المتوخى تحقيقها، بالإضافة إلى وجوب إحلال تناسق بين أهداف الاستراتيجيات المدرجة و قدرات الميزانية ، يجعل الخطط تتماشى مع الموارد المالية المتاحة، لان أي خلل أو عجز مالي ولو كان ظرفيا يؤثر على فرص تحقيق النتائج المرجوة لذا فان الأهداف المسطرة وبرغم صعوبة تحقيقها يجب أن تكون واقعية وقابلة للتجسيد.

o تستند على آليات واستراتيجيات قائمة :

لا يجب اعتبار إستراتيجية التنمية المستدامة على أنها آلية جديدة للتخطيط الوطني، بل يجب أن تتجذر و تنطلق بما هو موجود بالفعل، وتضمن التقارب و التكامل والتنسيق بين مختلف عناصر التخطيط الاستراتيجي أي أننا نستغل ما هو موجود للتطلع إلى مستقبل أفضل .

- توثيق الصلة بين المستويات الوطنية (السلطات المركزية و الأخرى اللامركزية):

ينبغي أن تستند الاستراتيجيات على حوار مستمر بين السلطات المركزية والمحلية أو حتى فيما بين هذه الأخيرة، فتعين المبادئ الرئيسية و الأولويات الإستراتيجية والتغييرات التشريعية والعلاقات الخارجية يسطر من قبل السلطات المركزية، في حين أن التخطيط التفصيلي التنفيذ والمراقبة يجب أن تشرف عليه السلطات اللامركزية.

o تعزيز المهارات المتوفرة:

من المهم إجراء تقييم مبكر خلال مسار بلورة استراتيجيات التنمية المستدامة، يشخص و بالتدقيق القدرات: السياسية والمؤسسية والبشرية والعلمية والمادية لكل الأطراف المعنية، وهنا يتضح أن مبادرات تعزيز القدرات والاستغلال الأمثل للطاقات الكامنة المتواجدة يعد أمرا ضروريا لإنجاح مسار الإستراتيجية باستخدام أفضل المهارات والقدرات للهيئات الحكومية و غير حكومية.

o عملية تركز على تحليل دقيق و شامل:

يتم وضع الإستراتيجية وفق تحليل معمق، يشمل الوضعية الحالية و التوقعات المستقبلية والمخاطر المحتملة، و دراسة القضايا من مختلف الزوايا وعلى جميع المستويات الوطنية والدولية، فنعتمد الهيئات المتخصصة التي تعكس آراء مختلف الأطراف على التحليل وبصفة مدققة معطيات ومعلومات موثقة، أخذا بعين الاعتبار التغيرات المحتملة ومن كل الأبعاد (الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية).

o التزام مزدوج يشمل الجهة الحكومية رفيعة المستوى وقادة الشركات المؤثرة:

ينبغي أن تستند الإستراتيجية لهذا العنصر المهم، التزام حكومي رفيع المستوى من جهة، والالتزام مسؤولي المؤسسات المؤثرة وعلى المدى الطويل، وهذا لكي تكون التغييرات الحكومية والتشريعية كلها تصب في إطار تدعيم الاستراتيجيات بالموارد الكافية ولا تتأثر بمحيطها، كما يجب أن تحدد المسؤولية التنفيذية بالوضوح التام وعلى كل المستويات.

o عملية تشاركية:

تتضمن آليات وضع إستراتيجية للتنمية المستدامة مشاركة واسعة، يتم فتح الباب فيها أمام كل الأفكار و المصادر الجديدة للمعلومات، وتعالج فيها جميع القضايا الواجبة الطرح عن طريق السماح بالتعبير عن المشاكل والاحتياجات والتفضيلات وتحديد القدرات المطلوبة.

يشمل مسار وضع إستراتيجية للتنمية المستدامة مشاركة الأطراف التالية:

التدابير الضرورية للأطراف الداخلية الفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

- سلطات مركزية: لها دور توجيهي وتوفر الحوافز اللازمة وتخصص الموارد المالية.
 - السلطات اللامركزية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وبكل مستوياته.
- ولتحقيق ذلك يجب التركيز على إحلال ميكانيزمات فعالة للاتصال والمعلوماتية، وتوفير أمران أساسيان وهما: الشفافية وتحمل المسؤولية.
- من خلال هذه العناصر والتي يجب أن تتوفر في أي إستراتيجية تنمية مستدامة وخاصة من خلال العنصرين الأخيرين، يتعين لنا جليا أن أي إستراتيجية يجب أن تتضمن إطار مفاهيمي واضح المعالم، وأن تكون هناك قاعدة متينة تربط جميع الأطراف المعنية تمكنها من اعتماد التدابير اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة.

III. تدابير التنمية المستدامة المتخذة من قبل السلطات العمومية:

يجب على السلطات العمومية أن تقود قاطرة التنمية المستدامة وهذا من خلال بلورة ممارسات تعبد الطريق لنهج سليم، ولا يكون ذلك إلا من خلال التدابير الخورية التالية⁷:

إنشاء إطار تشريعي سليم

يعتبر الإطار التشريعي السليم والمصمم بصفة منظمة الحافز الرئيسي الذي يدفع عجلة النشاط الاقتصادي وفق مسار مستدام، فيحدد الحقوق والواجبات لجميع الأطراف، فتقل المخاطر التنظيمية والتجارية، وتزيد ثقة المؤسسات التي تفضل الاستثمار في محيط يسير وفق معايير واضحة المعالم .

هناك عدة سبل يمكن من خلالها ضبط مختلف الأشكال الأكثر ضررا من السلوكيات غير المستدامة وهي:

- تعتبر السلطات العمومية كمفتاح الاستدامة، بحيث يمكن للمشتريات العامة المستدامة المساعدة في إقامة وتعزيز الأسواق بالنسبة للسلع والخدمات المستدامة، إذ تمثل المشتريات الحكومية نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق العام في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ففي جنوب أفريقيا والبرازيل على سبيل المثال، تبلغ النسب المتوقعة 35٪ و 47٪ من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي. وباستخدام ممارسات المشتريات العامة المستدامة، يمكن للحكومات تحفيز طلب كبير الحجم طويل المدى على السلع والخدمات الخضراء.
- وتُعد تلك رسالة للشركات كي تقدم على الاستثمارات طويلة الأجل في مجال الابتكار، وللمنتجين كي يحققوا وفورات تعتمد على زيادة الكم وبالتالي خفض التكاليف. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى توسيع نطاق تسويق السلع والخدمات الخضراء، وتشجيع الاستهلاك المستدام. فعلى سبيل المثال، أثرت برامج المشتريات العامة المستدامة في النمسا والدانمرك وفنلندا وألمانيا وهولندا والسويد والمملكة المتحدة عن خفض بصمة ثاني أكسيد الكربون من الشراء بمعدل 25 ٪. كذلك ساعدت المشتريات العامة على إقامة أسواق في أوروبا للأغذية والمشروبات العضوية والمركبات ذات الكفاءة في استهلاك الوقود والمنتجات الخشبية المستدامة.

- وضع معايير للحد الأدنى وذلك عن طريق حظر بعض الأنشطة لأن تدابير القيادة والسيطرة قد تقدم الحل الأقل تكلفة، بالرغم أن الأدوات المبنية على السوق تتمتع بسمعة رائدة من حيث تحقيق الكفاءة.

فيمكن أن تكون المعايير أدوات فعالة لتحقيق الأهداف البيئية وتمكين السلع والخدمات المستدامة على احتراق الأسواق. فهي تهدف كذلك إلى تعزيز كفاءة الطاقة من خلال تحديد أهدافاً بعينها لخفض الانبعاث، مثل تلك المرتبطة بآلية التنمية النظيفة بموجب بروتوكول كيوتو. كما يمكن أن تستند الشروط إلى التصميم أو الخصائص المعينة المطلوبة أو قد تعتمد على الأداء، كما هو الحال مع العديد من معايير الكفاءة في استخدام الطاقة. ويمكن للمعايير الإلزامية على وجه الخصوص أن تكون فعالة

التدابير الضرورية للأطراف الداخلية الفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

جداً في تحقيق النتيجة المرجوة. ومع ذلك، قد يكون من الصعب الحث على اتخاذ إجراءات وإدخال تحسينات تتجاوز متطلبات المعايير خلافاً للعديد من الأدوات القائمة على السوق، والتي يمكن أن تكون مصممة لتوفير حافز مستمر للتحسين. ويمكن أن تكون هناك مشاكل خلال تنفيذ المعايير وذلك إذا كانت المؤسسات ضعيفة جداً كما هو الحال في الدول النامية.

1. إعطاء الأولوية للاستثمار والإنفاق الحكوميين في المجالات التي تحفز على استدامة القطاعات الاقتصادية :

إن هذا الإجراء يمكن أن يكون حافزاً قوياً للانتقال إلى الاقتصاد السائر وفق أطر مستدامة. وهذا لعدد من الأسباب هي:

(أ) للعمل سريعاً من أجل تجنب الانحصر في الأصول والنظم غير المستدامة، أو فقدان رأس المال الطبيعي القيم الذي يعتمد عليه الشعب لكسب رزقه،

(ب) لضمان بناء البنية التحتية والتكنولوجيات الخضراء، لاسيما تلك التي تحظى بمزايا غير مالية كبيرة أو مزايا مالية يصعب على الجهات الخاصة الحصول عليها،

(ج) لتشجيع الصناعات الخضراء الوليدة، كجزء من إستراتيجية لبناء الميزة النسبية ودفع عجلة التوظيف والنمو على المدى الطويل.

ويمكن أن يأخذ هذا الدعم عدة أشكال: تدابير دعم الأسعار، الحوافز الضريبية، والدعم على هيئة منح وقروض مباشرة مستهدفة إما للاستهلاك أو إنتاج السلع أو الخدمات، فعلى سبيل المثال: وضعت عدد من البلديات في الهند، نظام الخصم من ضريبة على الأملاك لمستخدمي سخانات المياه بالطاقة الشمسية، وصل هذا الخصم في بعض الحالات إلى 6-10٪ من ضريبة الأملاك.

كما يضمن الاستخدام الكفء لتدابير دعم الأسعار والقياس الصافي سعرا سواليا ملائما لسلعة أو خدمة معينة ويوفر الأمن اللازم على المدى الطويل للمستثمرين في القطاع الخاص. ومن هذه التدابير والطرق نجد:

- استخدام التعريف التفضيلية لتشجيع نشر وتطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة.

- كما تستخدم العديد من الحكومات ما يعرف بالقياس الصافي لتقديم حوافز لتوليد الطاقة المتجددة على نطاق صغير فإذا كانت كمية الطاقة التي تقدمها معدات الطاقة المتجددة للمستهلك إلى شبكة الكهرباء الوطنية أكبر من الكمية التي يأخذها من الشبكة، يتلقى المستهلك رصيداً مقابل هذه الكمية على فواتير الطاقة في المستقبل. يُعد القياس الصافي شائعاً في الولايات المتحدة كما اعتمد في المكسيك وتايلاند.

كما تجدر الإشارة في الأخير، إلى أن عملية الدعم الحكومي يجب أن تكون مقيدة بزمن محدد، ولا تكون موضوع إنفاق في المجالات التي تضر وتستنزف الموارد الطبيعية.

2. استخدام الضرائب والأدوات المبنية على السوق في تشجيع الابتكار والاستثمار المستدام:

تعتبر الآلية الضريبية كحافز فعال للحد من الانبعاث وللإستخدام العقلاني للموارد الطبيعية مع تحفيز الابتكار فصممت لوضع ثمن للتلوث واستخدام الموارد الطبيعية النادرة، كذلك للتحفيز على إنشاء فرص عمل عن طريق خفض تكلفة العمل على إدارة الضرائب والمساهمات في الضمان الاجتماعي.

و تقسم الضرائب ذات الصلة بالبيئة بشكل عام إلى مبدئين:

المبدأ الأول: الملوّث يدفع وهو المبدأ الذي يركز على محاسبة المنتجين أو المستهلكين لكونهم مسؤولين عن إنتاج الملوثات،

المبدأ الثاني: المستخدم يدفع وهو المبدأ الذي يركز على فرض رسوم على

استخراج أو استخدام الموارد الطبيعية.

التدابير الضرورية للأطراف الداخلية الفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

فعلى سبيل المثال:

- سنغافورة كانت أولى دول العالم التي أدخلت نظام فرض الرسوم على استخدام الطرق في الثمانينيات، وهي الآن في طليعة الدول من حيث استخدام أدوات التسعير في التعامل مع قضايا النفايات والمياه .
- في السويد أدى فرض ضريبة على انبعاث أكسيد النيتروجين إلى زيادة كبيرة في اعتماد التكنولوجيا القائمة على الحد من التلوث حيث كانت 7٪ فقط من الشركات تتبنى هذه التكنولوجيا قبل الضريبة فزادت إلى 62٪ في السنة التالية.
- حللت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية تأثير فرض ضريبة بيئية على سوق العمل العالمية. وتبين أن فرض سعر على انبعاثات الكربون، واستخدام العائدات لخفض تكاليف العمالة من خلال خفض اشتراكات الضمان الاجتماعي من شأنه أن يخلق صافي 14,3 مليون فرصة عمل جديدة على مدى خمس سنوات، وهو ما يعادل ارتفاع بنسبة 0,5٪ من العمالة في العالم.
- أو من خلال استعمال الأدوات المبنية على السوق، مثل الرخص القابلة للتداول، والتي تعتبر من الأدوات القوية لإدارة التوازن الاقتصادي للطبيعة ويتم استخدامها بشكل متزايد لمعالجة مجموعة من القضايا البيئية وهي على عكس الضرائب، التي تحدد ثمناً للتلوث ثم تسمح للسوق بتحديد مستوى التلوث، فإن نظم الرخص القابلة للتداول، بما في ذلك نظم التحديد والتداول، تعمل أولاً على تحديد سقف لمستوى التلوث المسموح به ثم تترك للسوق المفتوح تحديد الثمن.
- فبروتوكول كيوتو يوفر للبلدان إمكانية التجارة بأرصدة خفض الانبعاثات. وفي المجموع، تم تداول 8,7 مليار طن من الكربون في عام 2009 بقيمة 144 مليار دولار أمريكي.

3. الاستثمار في بناء القدرات والتدريب والتعليم:

- يستلزم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر أو المستدام تدعيم القدرة الحكومية على تحليل التحديات، تحديد الفرص ، ترتيب أولوية التدخلات ، حشد الموارد ، تنفيذ السياسات وتقييم التقدم المحرز.
- 4. تقوية الحوكمة الدولية :

يمكن للاتفاقيات البيئية الدولية أن تعمل على تحفيز وتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد البيئي كما أن دور الحكومات الفعال في العمليات الدولية يمكنه أن يعزز الترابط ، التعاون وتحقيق الأهداف المسطرة وبكل فعالية.

IV. تدابير التنمية المستدامة المتخذة من قبل المؤسسات الاقتصادية:

من خلال هذه الإجراءات تتجلى مهام أخرى تنضبط بها المؤسسات الاقتصادية، وهذا ما اوجد شكلا جديدا من أشكال المسؤولية تعرف بالمسؤولية الاجتماعية، والتي تبدأ إذا ما أدجت هذه الأخيرة الانشغالات الاجتماعية والبيئية وبصفة طوعية لأنشطتها التجارية في تفاعلها مع الأطراف المعنية باستراتيجيات التنمية المستدامة.⁸

وتتصف معظم تعريفات المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها تشكل إجراءات تدمج بموجبه المؤسسات الشواغل الاجتماعية في سياساتها وعملياتها المتصلة بأعمالها التجارية، ويشمل ذلك الشواغل البيئية والاقتصادية والاجتماعية. ويشكل الامتثال للقانون الحد الأدنى من المعايير التي يتعين على المؤسسات الالتزام بها . وفي البلدان التي لا تُفرض فيها التزامات قانونية على المؤسسات، أو التي لا تكون فيها هذه الالتزامات واضحة بالتفصيل، لا بد من أن تبذل المؤسسات جهداً للوفاء بتطلعات المجتمع . ويشمل نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات الآثار المباشرة للإجراءات التي تتخذها المؤسسات، فضلاً عن الآثار غير المباشرة التي يمكن أن تحدثها على المجتمع .

التدابير الضرورية للأطراف الداخلية الفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

فممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات يتطلب فهم جيد لمخيطها واحترامها لتوازن المصالح بين جميع الأطراف الداخلية والخارجية (الموظفين، العملاء، المنظمات غير الحكومية والسلطات العمومية) وأن تتفاعل معها بطريقة جيدة، وفق مبادئ واطر أساسية تركز عليها وأهمها ما يلي⁹:

- الرؤية الطويلة المدى.

- مبدأ التضامن.

- مبدأ تحديد المسؤوليات و الوقاية.

- مبدأ الحيلة.

- مبدأ المشاركة.

- المحافظة على الموارد الطبيعية.

فتحقق بذلك : الجودة الشاملة رفاهية الموظفين وتترك بصمة ايكولوجية، وعلى هذا الأساس يظهر مفهوم جديد للاستثمار وهو الاستثمار ذو الصبغة الاجتماعية فبدلا من اقتصار اهتمام المؤسسة على المعايير المالية : الربحية - والمخاطر المالية تستخدم أيضا المعايير غير المالية وهي المعايير التي تعتمد على أسس أخلاقية: اجتماعية و بيئية.

غير أنه في الواقع، إن إدراج هذه المعايير يمكن أن تسبب في تحمل تكاليف إضافية تضاف على عاتق المؤسسة، وخاصة إذا تعلق الأمر بتحليل وضعيتها على المدى القصير، فهي مجبرة على تغيير سلوكها الاقتصادي وهذا نظرا للاعتبارات التالية¹⁰:

- خضوعها لمعايير وسياسات ضريبية وتشريعات صارمة؛

- نهج استثمار حذر يضع في الحسبان احتياطات استباقية لمواجهة المخاطر المحتملة في السلوك الاجتماعي الجيد والراعي للبيئة؛

- زيادة المتطلبات النوعية للمستهلكين، الموظفين والسلطات العمومية (تكاليف الاستغلال وفق برنامج تصحيحي)؛

- تكاليف خاصة للوظائف الجديدة - للمتابعة وتمويل الإجراءات التصحيحية-.

وبالمقابل يمكن لمسار التنمية المستدامة أن يحقق للمؤسسات أرباح إضافية كذلك وهذا في الحالات التالية¹¹:

- غزو الأسواق الناشئة ضمن السياسات المستدامة من خلال تكييف عرضها؛

- تسويق منتجات جديدة تلبي الطلب المستدام بتحفيز من السلطات العمومية أو بدونها؛

- تطبيق سياسة اقتصاد في الموارد بإتباع ممارسات الكفاءة الايكولوجية للموارد، فتغيير عملية الاستغلال ستولد تخفيضات صافية من تكاليف الإنتاج.

وعلى هذا الأساس، يمكن للمؤسسة أن تنخرط في مسار التنمية المستدامة قبل منافسيها أو الانتظار حتى يتم تعميمه على كامل القطاع لتبني ردة فعل ملائمة، إن هذا يرتبط بتحليلها لعنصر (التكلفة/الربح) المتوقع تحقيقه. وفي حالة ما إذا نظمت الضغوط الاجتماعية والتسويقية وفق متطلبات الاستدامة تجد المؤسسة نفسها مخيرة بين عدة تدابي¹²:

- تحميل التكلفة الإضافية مباشرة على عاتق المستهلك النهائي، لأنه متفهم ويتفق مع هذه الممارسات بصفة مسبقة، وهذا عن طريق دمج تسعيرة على جميع المتعاملين وبنفس الطريقة؛

- إدراج التكاليف الإضافية وفق التشريعات الصارمة وما على المؤسسة إلا تحسين هذا الدمج لتحقيق الميزة التنافسية؛

- توليد إيرادات جديدة من خلال استغلال الفرص والتوقعات ونهج إستراتيجية تنمية مستدامة بالعمليات التسويقية و الابتكار.

التدابير الضرورية للأطراف الداخلية الفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

إذن فإن المبدأ الأساسي الذي يتعين على الشركات أن تتقيد به بموجب تطبيق الدول لمعايير التنمية المستدامة هو توافقها مع الإجراءات القانونية المرتبطة بالمسائل البيئية والاجتماعية. ولهذا فإن أي غياب لإستراتيجية وفق منظور التنمية المستدامة يعتبر غير متماسي مع المعايير المدرجة. فالمؤسسات التي لا تتوقع هذه التغيرات التنظيمية قد تتعرض إلى مشاكل مستقبلية فأصبحت بذلك تضع ضمن استراتيجياتها التغيرات الممكنة وهذا ما يسهل عليها تفاديها مستقبلا. ومن هذا المنطلق نجد أن الشركات اعتمدت على ثلاث استراتيجيات كل على حسب الدواعي التي خبثته أو أجبرته على إتباعها وهي¹³:

1- شركات قررت الاستثمار بصفة مباشرة وإيرادتها في هذا المجال، حيث جعلت من هذا القرار كإستراتيجية تسويقية تجعلها أكثر تنافسية في الأسواق وتحقيق أكبر قدر من الأرباح فكيف ذلك فالشركة التي تحترم البيئة تستميل الزبائن لاستهلاك منتجاتها فهي تسوق نظرة طيبة لصورتها بحيث ينظر إليها كشركة صديقة للبيئة و للتنمية المستدامة. كما يمكن للشركات أن تنتهج استراتيجية مستدامة عن طريق خفض استهلاكها من الطاقة والموارد الطبيعية فتقلل بذلك من تكاليفها وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة أرباحها.

فشركة the boy shop - الولايات المتحدة - شركة متخصصة في منتجات التجميل تعتمد في مكوناتها على المكونات التي تحترم البيئة وقد استطاعت أن تفرض نفسها في السوق من خلال هذه الصورة البيئية. كما هو الحال بالنسبة لشركة patagonia المتخصصة في صناعة الملابس والأحذية فرضت علامتها انطلاقا من المنتجات صديقة البيئة.

2- إستراتيجية تستفيد من الفرص الاقتصادية بإرضاء المستهلك انطلاقا من تبني صورة جديدة وفق منظور استراتيجيات التنمية المستدامة.

فالمرکز التجاري Monoprix الذي كان لديه على الخصوص محلات وسط المدينة، وكان يعاني من المنافسة الشرسة من محلات السوبر ماركت التي كانت تنشط في نفس المحيط.

فأدركت هذه الشركة انه في هذه الحالة المنافسة على الأسعار لا يمكن أن تكون مجدية بل يجب عليها تبني إستراتيجية جديدة . فكانت أول من ادخل شعار التجارة العادلة والذي يحمل في طياته مضمونين أساسيين وهما:

- أن المستهلك يأخذ قهوة أنتجت بطريقة بيئية.

- يتحصل الفلاح المنتج على أكبر قيمة من قيمة المشتريات وهذا على خلاف المنتجات الأخرى التي يتدخل فيها وسطاء لهم حصة الأسد في الأرباح والفلاح لا يستفيد إلا من قيمة اقل.

وعلى هذا الأساس ومن خلال هذا الشعار -التجارة العادلة- الذي يحمل في طياته هذين الهدفين النبيلين يتضح أن المحلات الكبرى أخذت بما يرغب به جزء كبير من زبائنها. وكما انه ولتلميع صورتها أكثر تسير سيارات توزيعها بالغاز بدلا من البترين الملوث أكثر للبيئة.

إذن ومن خلال تحليلنا لهذه المنهجية يتضح أن الشركات يمكن أن تسطر استراتيجيات تسويقية ليست مبنية على عامل المنافسة السعرية وإنما يمكنها أن تلجأ إلى إستراتيجية مثلى تستدرج من خلالها تعاطف زبائنها وفق المستجدات الاقتصادية الحديثة وكما هو الحال في مثالنا فان شعار التجارة العادلة والذي يحوي الاستهلاك البيئي و التوزيع العادل للثروة الذي هو احد البنود المهمة لاستراتيجيات التنمية المستدامة يمكن أن يحدث فارق مهم بين الشركة و الشركات المنافسة .

والمثال الثاني هو لشركة SMT إلكترونيك لتصنيع المكونات الالكترونية القاعدية التي أطلقت برنامجا منهجي لل غاية بحيث سعت إلى تقليص استهلاكها من الطاقة والموارد المائية فخفضت نسبة 30 في سنة 2003 من استهلاك الطاقة والماء

التدابير الضرورية للأطراف الداخلية الفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

وبالتالي استطاعت أن تدني تكاليفها، وهذا ما جعلها أكثر تنافسية وممكنها من اكتشاف وتطوير سبل إنتاجية في مجالات أخرى.

3- أما فيما يتعلق بثالث إستراتيجية وتتبعها بالخصوص الشركات الكبرى تعتمد على رؤية طويلة المدى وهذا للحد من المخاطر المحتملة، التي هي في الغالب ناجمة عن أزمة أضرت بها فجعلها تغير إستراتيجيتها بالكامل. عارضت الجمعية البيئية Greenpeace شركة Shell البترولية لتركها منصة بترولية في بحر الشمال بالرغم من أنها أكملت دورها الإنتاجي، وتلقت هذه الأخيرة الموافقة بترعها من جميع السلطات المختصة الهولندية و البريطانية، ومع العلم ان هذه المنصة قد أدرجت على أنها غير ملوثة للبيئة .

وبالرغم من ذلك بقيت الجمعية السالفة الذكر، تعارض هذا القرار وبشدة مما جعلها تحتج بمقاطعة منتجات الشركة في ألمانيا وفي غضون بضعة أشهر شهدت منتجات شال هبوط رهيب في مبيعاتها بنسبة 20 % ، مما اجبر الشركة على مقاضاة الجمعية البيئية وحتى القاضي اظهر أن هذه الأخيرة أخطأت في حق الشركة واعترفت هي بذلك، فقرر رئيس شال تغيير إستراتيجيته بصفة جذرية فتركت لوبي الشركات الكبرى البيئية والمنددة بالمشاكل البيئية، ولكن فيما بعد استدركت الشركة واستنبطت العبرة من تجربتها وأصبحت الآن رائدة في نهج السبل المستدامة والحفاظ على البيئة.

خضعت شركة Nike 1996-1997 لحملة شرسة من طرف منظمات غير حكومية تحت شعار تشغيل الأطفال في العالم الثالث، وفي ظروف عمل مروعة ومزرية بدأت الحملة في الجامعة قبل أن تنتقل لتحدث صدى على مستوى الجرائد (نيويورك تايمز)، وبررت الشركة ذلك بان كل هذه الأفعال ليست صادرة عن الشركة الأم بل عن طريق الشركات المقاوله من الباطن أما الشركة الأم لا تمت بصلة لهذه المعاملات غير الصحيحة، وفي نهاية المطاف رضخت الشركة الأم لهذه الحملة وقررت تغيير إستراتيجيتها بإنشاء ميثاق شرف إجباري يضبط المعايير الاجتماعية الدنيا بينها وبين جميع من يتعامل معها من المتعاملين.

ومنه يتضح جليا مدى أهمية تبني استراتيجيات مستدامة فهي تعتبر كسياسة فعالة لتسيير المخاطر المحتملة وتكون كصمام أمان يجعلها تتفادى الحملات العشوائية ضدها مما يجعلها تفقد صورتها ومكانتها في السوق والتي تعتبر كركن أساسي . وكخلاصة القول فسياسات التنمية المستدامة ومهما كان الدافع الأساسي لوضعها فالشركة تحتاج للتجاوب مع محيطها والتفاعل مع أصحاب المصلحة، ففي الأوضاع الاقتصادية الحديثة فلا يمكنها فقط التركيز على مساهميتها بل يجب أن يشمل الأطراف الأخرى الموظفين الموردين، العملاء وكل الأشخاص الذين يتفاعلون معها.

كما تجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجيات السالفة الذكر لا يجب أن تقتصر على الشركات الكبرى أو بعض الشركات المتوسطة و الصغيرة التي أخذت الصبغة العالمية لأنها لا تمثل السواد الأعظم إذ أن الـ 100 شركة العالمية تمثل 4.3% من الناتج الداخلي الخام (PIB) والشركات المدرجة في بورصة داو جتر تمثل 5 % من (PIB) الأمريكي ومجموع الشركات المدرجة في البورصات العالمية لا تتعدى 20 % من الناتج الداخلي الخام العالمي ولهذا فانه يتعين على الشركات المتوسطة والصغيرة (PME) أن تنخرط في مسار التنمية المستدامة وان تكون كطرف فعال في هذه المعادلة وهذا وفق نفس الرؤية التي أجبرت أو خيرت الشركات الكبرى على تبني هذه الإستراتيجية فهي مجبرة على تسيير مخاطرها وتحسين صورتها تماشيا مع التوجهات العالمية نحو تحقيق أبعاد التنمية المستدامة أي دون إهمال الجوانب الاجتماعية والبيئية¹⁴.

التدابير الضرورية للأطراف الداخلية الفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

V. التنمية المستدامة من وجهة نظر المستهلك

في هذه الحالة لا يمكننا أن نتحدث عن تدابير متخذة بالمعنى الحقيقي إلا في حالة أنشطة الجمعيات العالمية المؤثرة (للمستهلكين، للبيئة، نقابات عمالية)، كما هو الحال على سبيل الذكر لا الحصر بالنسبة للجمعيات المحافظة على البيئة، لأنه على العموم، إن تبني خيار الاستدامة من قبل السلطات العمومية أو/و من قبل الشركات سيحجر المستهلك الذي يتأثر ويؤثر في محيطه في ضوء المستجدات العالمية الحديثة على تعديل سلوكه الاستهلاكي، كما أنه يمكن أن يفرض هو كذلك نهج الاستدامة على محيطه بزيادة طلبه على المنتجات البيئية والمحافظة على مصلحته الاجتماعية ومصالح الأجيال القادمة، وهذه الحالة على العموم لا نجد لها إلا في الدول المتقدمة، أما في الحالة العامة فالمستهلك البسيط يجد نفسه مجبرا على دفع قيمة إضافية مقارنة بالأسعار التي كان يدفعها فيما قبل، فهل يتقبل إذن المستهلك سعر إضافي بمناسبة اقتنائه للسلع المستدامة ولأي مدى يمكن أن يستجيب لذلك؟.

فحسب المبدأ الأساسي لحدوث زيادة في الأسعار هو أن المشتري يدفع أكثر للحصول على مزايا أكبر، وفي هذه الحالة فإنه يتحصل على المنتجات الخضراء بأسعار أكبر ليس من أجل تحقيق رفاهية أكبر وإنما لكي يستفيد العالم والبيئة، فالشركة تباع نفس المنتج وليس منتجا آخر جديدا ولهذا يصعب عليها بيع المنتجات الخضراء بأسعار مرتفعة ويتطلب منها كثير من التواصل والإقناع، إذ يجد المستهلك نفسه في دوامة من المفاهيم الجديدة (استدامة، البيئة، التلوث، الاحتباس الحراري،.....)¹⁵. والإشكال المطروح أنه وبالرغم من اطلاعه على هذه المستجدات من خلال وسائل الاتصال العمومية خاصة هل حقيقة يمكنه الاطلاع بالحجم الحقيقي الذي تسببه هذه العناصر من مشاكل بيئية لمصالحه ومصالح الأجيال القادمة. فعلى سبيل المثال لا الحصر هل يمكن أن يدرك المستهلك البسيط والمحدود الدخل أن غاز Co2 الذي يعتبر كغاز طبيعي و ضروري للحياة يمكن أن يسبب مشكلة الاحتباس الحراري و المشاكل البيئية، وهل حقيقة مجرد استعمال لكيس بلاستيكي يمكن أن يسبب أمراض خبيثة؟.

إن مما لا ريب فيه، أن تطبيق هذا السلوك الحديث سيحدث ثورة في مفهوم المستهلك الرشيد، الذي يحقق أكبر منفعة بأقل تكلفة في السوق إلى المستهلك الرشيد المستدام (البيئي أو الأخضر) الذي يسعى من أجل تحقيق أكبر منفعة بأقل تكلفة وبأقل ضرر بيئي.

VI. تدابير الأطراف الفعالة لإحلال إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر:

تعتمد أي إستراتيجية للتنمية المستدامة على ركيزة أساسية وهي التنسيق بين الأطراف الفعالة الداخلية و الخارجية، وكما ذكرنا آنفا يجب على السلطات العمومية وهي كطرف جد فعال في حلقة التنمية أن تقوم بمهمة إعداد إطار تشريعي سليم وأن تنتهج مسار مستدام ترسخ من خلاله ممارسات تضمن الاستغلال الأمثل للموارد، وكحلقة ثانية التي لها دور لا يستهان به الشركات الفعالة والممثلة بجمعياتها، ومن المهم كذلك الاتصال و توعية المجتمع المدني والمستهلك. وعلى هذا الأساس يجب على السلطات الوطنية أن تنسق بين باقي الأطراف الفعالة لتحقيق بذلك المنفعة العامة في إطار إستراتيجية التنمية المستدامة.

إطار تشريعي سليم

سعت السلطات الجزائرية إلى وضع إطار تشريعي سليم ومسار لبرنامجها التنموي المستدام وخاصة منذ سنة 2000، فمن ناحية البرامج أولا نجد أنها تبنت البرامج التالية¹⁶:

التدابير الضرورية للأطراف الداخلية الفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق خلال الفترة الممتدة من 2001 - 2004 خصص له مبلغ 525 مليار دينار جزائري أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي.
- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي نفذ خلال الفترة الممتدة من 2005 - 2009 خصص له مبلغ يفوق 150 مليار دولار أمريكي.
- البرنامج الخماسي 2014 - 2010 يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الاستقلال وخصص له مبلغ يصل 286 مليار دولار أمريكي.
- كما يجب أن ننوه بالبرنامج الرائد الذي يبلور إستراتيجية للتنمية المستدامة "البرنامج الوطني العملي للبيئة والتنمية المستدامة" تحت تأطير وزارة البيئة وهيئة الإقليم - جانفي 2002 - .
- كما تم تبني جملة من القوانين، يمكن أن نذكر أهمها فيما يلي:
- قانون رقم 89-02 المؤرخ في 07 فيفري 1989 المتعلق بالقواعد العامة لحماية صحة المستهلك؛
- قانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها؛
- قانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم؛
- قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة؛
- قانون رقم 04-03 المؤرخ في 23 جوان 2004 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة؛
- قانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة؛
- قانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبيرة وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة؛
- قانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالإطار التوجيهي للمدينة؛
- المرسوم التنفيذي رقم 13-378 المؤرخ في 09 نوفمبر 2013 يحدد الشروط و الكيفيات المتعلقة بإعلام المستهلك.
- وتم إنشاء هيئات ومنظمات وطنية تهتم بقضايا التنمية المستدامة، لاسيما في متابعة شقها البيئي، ونذكر منها:
- المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة؛
- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة؛
- المجلس الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة؛
- المركز الوطني لتكنولوجيا الإنتاج النظيف؛
- المركز الوطني للتكوين في البيئة.
- كما تم إنشاء هيئات ومنظمات وطنية تؤطر وتدعم المؤسسات في شقها الاقتصادي ، ونذكر منها:
- الوكالة الوطنية لتدعيم الاستثمار؛
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة؛
- صندوق ضمان القروض للمؤسسات المتوسطة والصغيرة وتحسين تمويل الاستثمار .
- ترقية الإنفاق الوطني لصالح التنمية المستدامة:
- وهذا عن طريق نهج المبادئ والأسس التالية¹⁷:
- تعزيز وتوجيه السلطات العمومية للإنفاق العمومي لصالح البيئة؛

التدابير الضرورية للأطراف الداخلية الفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

- إن هذا التمويل الإضافي لا يعني بالضرورة زيادة حجم الإنفاق العمومي، بل بالعكس يتطلب أفضل تطبيق للأدوات التشريعية والمالية، مثلاً نهج سياسة ضريبية محكمة تراعي البيئة، يتم من خلالها إخضاع المتسببين الحقيقيين في المشاكل البيئية (وفق مبدأ الملوث يدفع) مما ينجم عنه تخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة؛
- وفي هذه المرحلة تعتبر المساعدات الدولية و مساهمة الأطراف الفعالة الوطنية (المؤسسات الخاصة) جراء تطبيق الضرائب البيئية كأمر ضروري لتحقيق الأهداف المسطرة.
- حيث نص البرنامج العملي للبيئة والتنمية المستدامة صراحة أنه: "أي سياسة محكمة للحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة لها تكلفة، بيد أنه يستحيل على السلطات العمومية أن تتحملها لوحدها، فالمستخدمين للخدمات البيئية ومستهلكي الموارد الطبيعية النادرة، المسببين للتلوث، المزارعين ومربي الماشية، الصيادين، وكل الأطراف الاقتصادية والاجتماعية والتي بدرجات متفاوتة تؤثر على البيئة، يجب عليها أيضا المساهمة وتكون جزء لا يتجزأ من التدابير العملية لتنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة"¹⁸.
- كما يتطلب تنفيذ هذا البرنامج تعزيز الإدارة البيئية وعلى عدة مستويات:
- المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة؛
- الوزارات ذات المسؤولية الأفقية: وزارة البيئة وهيئة الإقليم ووزارة المالية؛
- وزارات قطاعية أخرى لها مسؤولية بيئية ووكالاتها. (منها وزارة الموارد المائية، وزارة الفلاحة والغابات، وزارة الصيد، الصناعة والطاقة والمناجم، النقل، ووزارات أخرى)؛
- الإدارات اللامركزية: ولايات و بلديات؛
- المؤسسات الاقتصادية؛
- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة لنشر وتبادل المعلومات.
- من الناحية الاجتماعية: اتخذت السلطات الوطنية عدة تدابير ترمي لتحسين مستوى الحياة لكل فئات المجتمع، وذلك بالقضاء على البطالة وترقية الظروف المعيشية بمساعدة الفئات المعوزة وغيرها من الإجراءات، التي تصب كلها في إطار إحلال إستراتيجية تنمية مستدامة، وأهمها ما يلي¹⁹:
- برنامج الشبكة الاجتماعية: المسير من قبل وكالة التنمية الاجتماعية، موجه للأشخاص العاجزين عن العمل وبدون أي مصدر للرزق خاصة أرباب العائلات، استفاد من هذا البرنامج ما بين (2010-2013): 5541296 شخص أي ما يعادل ميزانية بقيمة: 176269 مليون دينار جزائري (2482 مليون USD).
- برنامج التشغيل المؤقت: وهو مسير من قبل نفس الوكالة السالفة الذكر، يرمي إلى تشغيل الشباب الحاصلين على الشهادات في الإدارات العمومية أو لدى المؤسسات العمومية أو الخاصة، استفاد من هذا البرنامج ما بين (2010-2013): 321713 شخص أي ما يعادل ميزانية بقيمة: 558026 مليون دينار جزائري (12048 مليون USD).
- برنامج أنشطة الإدماج الاجتماعي: لتشغيل الشباب العاطل عن العمل في الأشغال أو الخدمات ذات المنفعة العامة التي تقوم بها الجماعات المحلية، استفاد من هذا البرنامج ما بين (2010-2013): 775728 شخص أي ما يعادل ميزانية بقيمة: 24697 مليون دينار جزائري (348 مليون USD).

التدابير الضرورية للأطراف الداخلية الفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

- برنامج الأشغال العامة كثيفة التوظيف (TUPHIMO ، الجزائر البيضاء): يهدف لإنشاء مناصب عمل مؤقتة في القطاعات التي تتميز بنسب عالية لامتصاص البطالة، ويتعلق الأمر بأشغال الهياكل القاعدية، يهدف هذا البرنامج إلى توظيف متوسط 250000 عامل سنويا على أن تشكل الفئة العمرية ما بين 18-30 سنة وجوبا 93000 عامل.
- وفي 2006 تم انطلاق برنامج (الجزائر البيضاء) لتشغيل الشباب، بإنشاء مؤسسات صغيرة يرتبط نشاطها بتحسين نوعية حياة الأفراد وحماية البيئة ويتم تشغيلها بمساعدة السلطات العمومية.
- برنامج القروض المصغرة: المسير من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ANGEM)، ويهدف كذلك للقضاء على البطالة بمنح قروض مصغرة تصب في صالح النشاطات الفردية والمزلية وخاصة للفئة النسوية. ففي سنة 2010 قيمة القروض الممنوحة بلغت 3900 مليون دينار جزائري. بما يوافق 77166 منصب شغل جديد.
- كما تجدر الإشارة في هذا المجال، ان السلطات العمومية قد أدرجت عدة تدابير تصب كلها في فائدة المؤسسات الاقتصادية والمجتمع المدني ككل نذكر منها ما يلي²⁰:
- الإعفاء من الاشتراك الإجمالي لفائدة كل هيئة مستخدمة تشرع في عمليات تكوين أو رفع مستوى عمالها؛
- التخفيض التكميلي لحصة أرباب العمل للاشتراك في الضمان الاجتماعي لفائدة كل هيئة مستخدمة توظف 09 عمال أو أكثر وتضاعف تعدادها الأصلي (لمدة سنة).
- منح إعانة مالية شهرية للتشغيل لمدة ثلاث سنوات، بالنسبة لعمليات التوظيف التي تقوم بها كل هيئة مستخدمة، عندما يرم عقد العمل لمدة غير محددة؛
- مساهمة الدولة في الأجور في إطار عقد عمل مدعم لتوظيف شباب يخضعون لعقود الإدماج، لدى المؤسسات العمومية والخاصة.
- إحلال ضرائب بيئية وتخفيف الأعباء الجبائية وتسهيل عمليات التمويل:
- في هذا المجال سعت السلطات الوطنية إلى تبني أدوات مالية متكاملة تحقق من خلالها الأهداف المسطرة، فأدرجت ضرائب بيئية و رسخت تحفيزات جبائية كما ضبقت المصادر التمويلية التي تعتبر كحجر الأساس لدفع عجلة التنمية، وفي هذا المضمار فعلى سبيل المثال لا الحصر تم اختيار التدابير التالية²¹:
- تقليص ضرائب مختلفة لفائدة المؤسسات التي تستحدث مناصب شغل جديدة وتحافظ عليها (لمدة 04 سنوات)؛
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على ارباح الشركات من 03 الى 05 سنوات لفائدة المؤسسات التي تستحدث 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط؛
- تخفيض نسبة الفائدة للقروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وأهم الرسوم البيئية (الإيكولوجية) المطبقة في الجزائر:
- ❖ الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة و الخطرة على البيئة (TAPD) (المادة 54 من قانون المالية لسنة 2000)؛
- ❖ الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات؛
- الصناعة الخاصة و/ أو الخطرة (المادة 203 من قانون المالية لسنة 2002)؛
- معالجة المستشفيات و العيادات (المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002)؛
- ❖ الرسم التكميلي على التلوث الجوي الصناعي؛
- الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية (المادة 94 من قانون المالية لسنة 2003)؛

التدابير الضرورية للأطراف الداخلية الفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

- الرسم التكميلي على ملوثات الجو الصناعية ذات الكميات المجاوزة للقيم المحدودة (المادة 205 من قانون المالية لسنة 2002)؛

- الرسم على المحروقات الملوثة (المادة 38 من قانون المالية لسنة 2002)؛

- الرسم على المعجلات المحلية أو المستوردة و/أو المنتجات المحلية (المادة 60 من قانون المالية لسنة 2006)؛

- الرسم على الزيوت، التشحيم، و تحضيرات التشحيم (المادة 61 من قانون المالية لسنة 2006)؛

❖ رسم رفع القمامات المتزلية و الرسم على السيارات الجديدة محرك ديزال أو بترين (المادة 18 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008).

إستخدام الطاقات المتجددة: تبنت السلطات الوطنية قانون خاص بالطاقة المتجددة منذ سنة 2004 ، و حدد برنامج تنمية الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية نسبة 14 % كهدف واجب التحقيق في ميزانية الطاقات المتجددة لسنة 2020 . حيث بلغت قيمة الاستثمارات المسجلة في هذا المجال 13700 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 62 مليار دولار US خلال الفترة الممتدة من 2011-2030²² .

تقوية الحوكمة الدولية: تربط السلطات العمومية علاقات وطيدة بالعالم الخارجي، للاستفادة من التجارب الخارجية وتدعيم تمويلاتها في إطار تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة. ونخص بالذكر في هذا المجال²³:

- البنوك الدولية (البنك العالمي، البنك الأوروبي للاستثمار، البنك الإسلامي للتنمية.....) تشارك في تمويل أو إقراض مشاريع التنمية المستدامة بجميع جوانبها. فالتزامات البنك الدولي كانت كالتالي: 272 مليون دولار لسنة 2010 - 158 مليون دولار لسنة 2011 - 71 مليون دولار لسنة 2012 - 163 مليون دولار لسنة 2013 - 210 مليون دولار لسنة 2014 -

- الجهات المانحة الدولية تسمح أكثر بتدعيم القدرات التقنية والقيام بدراسات، المساهمة في الحصول على مقاييس الجودة..... إلخ. وهذا في إطار الاتفاقيات المتعددة أو الإقليمية للحفاظ على البيئة وترقية القدرات الاقتصادية وتحسين الظروف الاجتماعية. (مثل: برنامج التأهيل للمؤسسات المتوسطة والصغيرة).

واقع المؤسسات الوطنية بين الاستدامة و التأهيل:

فحسب هذه الأرقام و المعطيات و الترسانة الهائلة من القوانين و التشريعات والعديد من الاتفاقيات، فإن السلطات العمومية تقوم بمحاولات جمة لإحلال إستراتيجية تنمية مستدامة، تعالج فيها القضايا الاجتماعية والبيئية، وتقوم بترقية المؤسسات الاقتصادية الوطنية لتتأهل وتكتسب حصانة ذاتية تمكنها من منافسة نظيرتها الأجنبية، لا سيما في ظل الاتجاه نحو إلغاء التعريفات الجمركية مع دول الاتحاد الأوروبي في غضون سنة 2020 أو حتى بالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، فهل يمكن للمؤسسات الوطنية إذن الولوج في السوق العالمية وضبط مسارها وفق متطلبات اجتماعية وبيئية وهي لم تكسب بعد رهان الظفر بالمعايير الدولية ولم تنجح في عمليات التأهيل التي شاركت فيها الخبرات الأجنبية، وهذا ما سنسلط عليه الضوء لتبيان واقع المؤسسات الوطنية وهذا من خلال تحليلنا للعناصر التالية²⁴:

برنامج التأهيل في إطار الاستدامة: (برنامج 2010-2014):

لقد وضعت السلطات الجزائرية إستراتيجية مرافقة مؤسساتها الاقتصادية، فسطرت برامج تأهيلية مست كل أنواع شركاتها، العمومية والخاصة وبجميع أحجامها حتى الصغيرة منها والمتوسطة . ونذكر منها:

- البرنامج الوطني لتحسين التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة (2002-2005)؛

التدابير الضرورية للأطراف الداخلية الفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة قانون رقم 01-18 الموافق ل ديسمبر 2001.
- البرنامج الوطني للتأهيل في إطار البرنامج الخماسي (2010-2014).
- كما تجدر الإشارة أن هذه البرامج تمت بالاشتراك مع شركاء أجانب في إطار الاتفاقيات الدولية، ومنها:
- منظمة الأمم المتحدة للتطور الصناعي؛
- البنك العالمي؛
- البنك الأوروبي للاستثمار؛
- الوكالة الفرنسية للتطوير؛
- الوكالة الألمانية (GTZ)؛
- اللجنة الأوروبية (برنامج MEDA).

وفي هذه الدراسة ولتشخيص المستوى الحقيقي للمؤسسات الوطنية وإمكاناتها الفعلية لمواكبة المستجدات الحالية، ارتأينا تحليل النتائج المحققة من عمليات التأهيل. (وتم اختيار تجربتين التاليتين بداعي التحليل وفقط)²⁵:

- برنامج السلطات العمومية واللجنة الأوروبية MEDA:
- بميزانية إجمالية قدرت بـ 100 مليون أورو قسمت على مرحلتين انطلاقا من جويلية 2002 إلى غاية ديسمبر 2007 كمرحلة أولى ومن مارس 2009 إلى غاية 2013 كمرحلة ثانية أي في مدة فاقت العشرة سنوات، وفي نهاية المطاف لم يتم تأهيل إلا في حدود 400 مؤسسة وفقط، إذن فاقل ما يمكن أن نصف به هذه النتائج أنها تعتبر جد هزيلة ولم ترقى إلى مستوى الأهداف المسطرة، فكيف لا وان المؤسسات الوطنية لم تصل بعد إلى المستوى التنافسي وبنفس مواصفات الشركات الأجنبية.

- البرنامج الوطني للتأهيل في إطار البرنامج الخماسي (2010-2014):

خصصت السلطات العمومية ميزانية معتبرة قدرت بـ 05 مليار دولار أي بما يعادل قيمة 336 مليار دينار جزائري موزعة على 05 مدة سنوات بهدف تأهيل 20000 مؤسسة اقتصادية .

يشهد حاليا هذا البرنامج تأخرا جسيما حيث أنه:

- وبعد 04 سنوات من انطلاقته الفعلية لم يتم استهلاك إلا في حدود 10 % من الميزانية المخصصة؛
- العدد الإجمالي للمؤسسات التي أبدت رغبتها للاستفادة من هذه العملية هي في حدود 1500 مؤسسة وهي لا تشكل سوى نسبة 7.5 %.
- لم يتم بداية تأهيل سوى لـ 1000 مؤسسة ومقارنة بالهدف المسطر نجد أنه وبمضي جل المدة 80 % فإن نسبة التطبيق هي في حدود 05 % وفقط؛

كما تجدر الإشارة في الأخير، أنه يجب على السلطات العمومية أن لا يقتصر اهتمامها بالمؤسسات الوطنية بل عليها السعي أكثر للاستفادة من تجارب المؤسسات الأجنبية التي تنشط في الوطن، وذلك بتعزيز الاتفاقيات البينية في إطار إستراتيجية التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال²⁶: أبرمت السلطات العمومية عقد "للنجاعة البيئية" يوم 26 نوفمبر 2013، وهو عقد جد هام في إطار تسيير نفايات مصانع الاسمنت، وقد ضم الأطراف الثلاثة (وزارة البيئة وهيئة الإقليم، شركة لافارج الجيري، النقابة الوطنية لصيدليات الوكالات)، وتضمن الاستفادة من خبرة ومهارة لافارج الجيري في تسيير نفايات

التدابير الضرورية للأطراف الداخلية الفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

مصانع الاسمنت مع الأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، بحيث يتم تقليص النفايات من المصدر و تنظيم عملية فرزها بإتباع الممارسات العالمية الحسنة.

الخاتمة:

لا يمكن اعتبار أي إستراتيجية ناجحة إلا بمشاركة جميع أطرافها، فإذا حدث أي خلل في أحد أطرافها سينجر عنه لا محالة عدم بلوغ الأهداف المسطرة، ومثل هذا الوضع يتطلب تحسيس جميع الأطراف بالمسؤولية المنوطة على عاتقها، وهذا ما نلّمسه في تطبيق إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر، حيث سعت القاطرة الأمامية ومفتاح التنمية المستدامة (السلطات العمومية) على اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات في كل المجالات، حيث أننا سجلنا ومن الناحية النظرية تبني ترسانة هائلة من القوانين والتشريعات وترسيم هيئات متخصصة تضمن إطار تشريعي سليم يراعي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (ترقية النشاط الاقتصادي والحث على الاعتناء بالبعد البيئي والارتقاء بالجانب الاجتماعي)، ولم يقتصر دور السلطات العمومية على التشريع فقط بل تم تجسيد ذلك أكثر من خلال البرامج التنموية المسطرة فمُنذ سنة 2000 حملت في طياتها أغلفة مالية جد معتبرة شكل فيها الاهتمام بالجوانب البيئية والاجتماعية حيزا معتبرا. وبالمقابل كذلك أحلت ضوابط جبائية تحفز من خلالها النشاط الاقتصادي وتراعي الجانب الاجتماعي وتحد من الظواهر السلبية المستترفة للثروة والمسببة للتلوث.

كما أدركت هذه الأخيرة ضرورة تدعيم الأطراف الأخرى من خلال دعم المجتمع المدني و المؤسسات الاقتصادية بآلاف المليارات. ، وبالرغم كل هذا فإن النتائج المتوصل إليها تبقى بعيدة عن التوقعات والأهداف المرجوة.

أما عن حلقة المؤسسات الوطنية نجد أنها حلقة جد ضعيفة كيف لا وهي لم تصل بعد أن تأهل إلى مصاف المؤسسات الأجنبية و مازالت تنسم بغياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية و لم تصل بعد إلى فهم أبعاد التنمية المستدامة، و بالنسبة لحلقة قاطرة المجتمع المدني والممثل في الجمعيات التي تسهر على حماية البيئة وجمعيات حماية المستهلك وضعف الموجودة منها يجعل من السلطات و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة التوجه نحو الخيارات المستدامة وعدم الاهتمام بالإدارة البيئية والعدالة الاجتماعية.

الهوامش والمراجع :

¹ عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 2000، ص 348.

² نوزاد عبد الرحمن وآخرون، مقدمة في اقتصاديات البيئة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 80.

³ مكتب العمل الدولي، برنامج التنمية المستدامة لما بعد 2015، أكتوبر 2013، ص 4-5.

⁴ Algérie, Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Plan National d'Action pour l'Environnement et le Développement Durable (PNAE-DD), Janvier 2002, p 09.

⁵ Ibid, p 11.

⁶ OCDE, Guide Pratique pour les Stratégies de Développement Durable, p 20-29.

Voir aussi : Aurélien Boutand, le développement durable : penser le changement ou changer le pansement, thèse pour obtenir le grade de docteur, Université de Jean Monnet, France, 2004.

⁷ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد اخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ص 27-34.

Voir aussi : R. Française, principes et lignes directrices de la responsabilité sociétale des organismes publiques,

⁸ للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية. OCDE هذا حسب تعريف

⁹ www.vedura.fr/developpement-durable/ voir aussi : Pierre Chapuy, Entreprise et Développement Durable, cahiers du Lipsor, Paris, France, p 6-7.

التدابير الضرورية للأطراف الداخلية الفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

Aurélien Boutard, la responsabilité sociétale des entreprises, centre Millénaire, p 2. www.Millénaire3.Com/uploads/tx_ressm3/la_responsabilite_sociale_des_enreprises_02.pdf. تاريخ الاطلاع 2013/12/12

¹⁰ Patrick d'Humières, le développement durable le management de l'entreprise responsable, Edition d'Organisation, Paris, France, p179-180.

¹¹ Ibid, p181

¹² Ibid, p182

¹³ Pirre Noel Giraud, le développement durable quelle stratégie pour l'entreprise ?, CERNA, France, 2003, p 11-14.

¹⁴ Ibid, p 16.

¹⁵ Isabelle Vandewalle Lucie Brice, les attentes des consommateurs en matière de responsabilité sociale des entreprises, Credoc, France, 2011. www.Credoc.fr/pdf/Rech/c289.pdf. تاريخ الاطلاع 2013/12/12

¹⁶ Hocine Saibi, Opportunités d'affaires et potentiel économique du marché algérien, WTC Algeria, Décembre 2010

¹⁷ Algérie, Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Plan National d'Action pour l'Environnement et le Développement Durable (PNAE-DD), Op-cit, p 88.

¹⁸ Ibid, p 92.

¹⁹ Rapport National d'Algérie, 19eme session de la commission du développement durable des Nations Unies (CDD-19), p 29-31.

²⁰ بوابة الوزير الأول، التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، ديسمبر 2010، ص 3-5.

www.premier_ministre.gov.dz.

المرسوم رقم 319/06 المؤرخ في 2006/09/18

²² Algérie, Programme des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique, Mars 2011, http://www.aprue.org.dz/Programme_ENR_et_efficacite_energetique_fr.pdf. تاريخ الاطلاع 2013/12/12

²³ Algérie, Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Plan National d'Action pour l'Environnement et le Développement Durable (PNAE-DD), Op--cit, p 92.

²⁴ ANDPME, Programme National de Mise à Niveau des Petites et Moyenne Entreprise : présentation du programme, P 3-5 ; Chennouf Sadok, Mise à niveau et intégration régionale au Maghreb : Quel avenir ? Colloque international sur La mise a niveau des entreprises algériennes dans la perspective de l'adhésion de l'Algérie à la zone de libre-échange avec l'union européenne et a l'OMC, ORAN, Algérie, mai 2007, 26 - 27

²⁵ Abdelkrim Boudraa, la démarche globalement n'est pas la bonne, PME Revue de presse du 12 au 16 Mai 2013, p 24.

Khaled R, l'enveloppe à été allouée pour la mise à niveau de 20000 entreprises 5 milliard de dollars et puis rien, Ibid, p 25.

Khaled R, resultats de l'ANDPME un maigre bilan à début Mai 2013, p 31-32.

A.Hamma, la mise à niveau des entreprises absence d'évaluation, Ibid, p 28-29.

Said Smati, le programme MEDA une mise à niveau jugée decevante, Ibid, p 30.

²⁶ مقال جريدة الخبر، 26 نوفمبر 2013،

www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles/369796.html#sthash.RGTEPsCF.dpuf.